# كيفية إعادة الوجه الحضاري للمناطق التاريخية في الجمهورية اليمنية

- في معظم مدن العالم يحظى الجزء القديم من المدينة بالاهتمام والرعاية.. وتكون زيارته متعة للزائرين الذين يجدون فيه رائحة التاريخ.

- وتقع الجمهورية اليمنية من بين البلاد العريقة.. الغنية بالمباني التاريخية ذات الطابع المعماري المميز.. النابع من أهاليها.. والذي يستلزم عليها المحافظة على التكوين التاريخي والفراغي لتلك المناطق بجميع مدن اليمن.. لكي تصبح متحفاً مفتوحاً لكل الحضارات المتعاقبة.. وحتى لا يفقد مجتمع هذا البلد لجانب كبير من مقوماته الثقافية ووعيه القومي وانتمائه العقائدي.

**بقلم أ.د/عاصم اسماعيل الامبابي ●**

– وتقع مسئولية الحفاظ على الطابع المعماري المميز لليمن والتوجه الى الارتقاء بالمناطق التاريخية بها في المقام الأول على عاتق الدولة.. فهي بمثابة المايسترو الذي يقود فرقته الموسيقية.. ويشترك معها الخبراء بمختلف تخصصاتهم– وكذلك الأهالي القاطنين لتلك المناطق المميزة.

لذا وجب على المسئولين بالدولة وضع استراتيجية متكاملة عن الأسلوب الأمثل للمحافظة على الطابع الحضاري للمنطقة ولحماية آثارها وتنمية البيئة المحيطة بها..

ووضع معايير واضحة عن كيفية القيام بعملية الترميم والتنمية الشاملة للموقع.

ولكي تتم عملية الترميم وفق أسس الترميم العالمية والعلمية في نفس الوقت لابد من تكوين جيل من المهندسين الخبراء في أعمال الترميم والمرممين المهرة وذلك من خلال الاستعانة والاستفادة من الخبرات الأجنبية ونقل خبرة الترميم الدقيق وحفظ الآثار من خبراء أجانب الى الجانب الوطني.

– كما يجب على الدولة أن تعالج مشكلة التعدي على الآثار.. وهي مشكلة ملحة تواجهها دائماً الدول.. ويقع غالباً العبء الأكبر على وزارة الثقافة والسياحة لايجاد حلول للتخلص من تلك التعديات والاشغالات بالتعاون مع باقي الوزارات المعنية حسب أنواع وأشكال التعديات.

– ويأتي دور وزارة الثقافة والسياحة بالتعاون مع وزارة الاسكان في دراسة إمكانية اعادة توظيف بعض المباني الأثرية والأبنية السكنية القديمة.

– كما تقع المسئولية أيضاً على دور الاعلام المطبوع والاذاعة والتلفزيون لإعطاء دفعة قوية لتدعيم أعمال الترميم والتجديد بالمناطق التاريخية باليمن.

* أما مسئولية ودور الخبراء «كالمعماريين والمخططين والمنسق العام ومتخصصي الآثار» فتظهر في قدرتهم على إعادة وإحياء الفكر الحضاري للعمارة والموقع التاريخي الى عناصره الأولية من الناحية الفلسفية والفراغية والاجتماعية بما يتناسب مع الحاضر والمستقبل..

كما تقع على عاتقهم مسئولية تحسين وتنسيق الشكل التخطيطي والمعماري وتطويره، وذلك على سبيل المثال تحويل بعض الشوارع التي تتخلل المناطق الأثرية الى طرق مشاه فقط لخلق حياة اجتماعية مرتبطة بالأثر، وكذلك العمل على تنقية الأجواء حول المنطقة الأثرية أو ذات الطابع المعماري المميز وإخلاء تلك المناطق من كل أشكال التلوث سواءً الناتجة عن البشر أنفسهم أو الناتجة عن عوادم السيارات والأبخرة والأدخنة الناتجة عن المصانع وعن المخلفات بأنواعها.. وكذلك تنقية تلك الأماكن من التلوث البصري الناتج عن إنشاء بنايات بعيدة كل البعد عن الطابع التاريخي للمنطقة واستبعاد كل عنصر مادي يبدو غريباً على الطابع العام للمنطقة.

– ويأتي دور الخبراء في مجال العلوم الهندسية.. في تحسين شبكات البنية الأساسية والصرف الصحي والمياه والغاز والكهرباء.. الخ بتلك المناطق الحساسة حتى يمكن أن تتجنب الأضرار الناجمة من سوء وعدم صيانة شبكات البنية التحتية لمنطقة الآثار أو لتلك المناطق التاريخية.

إن التعامل مع المكونات المادية للموقع التاريخي دون التعامل مع السكان أسلوب غير سليم.. لذا فإنه من الضروري دراسة البعد الاجتماعي والاقتصادي للمنطقة التاريخية ومن هنا يظهر دور الخبراء الاجتماعيين والاقتصاديين بدراسة عادات وسلوكيات وتقاليد الأهالي قاطني هذه المناطق في محاولة للارتقاء بهم وتحسين أجورهم وتطوير أعمالهم الانتاجية– وعلى رفع الوعي الأثري لهم مع التركيز على دراسة مدى تفاعل السكان مع المتغيرات الجديدة بالمنطقة عند تطويرها ودراسة الآليات المختلفة للمشاركة الفعالة للأهالي بمختلف أعمارهم في أعمال التجديد والتطوير.. للكثير من المباني التي يسكنوها– بالجهود الذاتية وتحت اشراف متخصصين والمحافظة عليها علمياً ووجدانياً.

ويتطلب الأمر كذلك التعرف على متطلبات ساكني تلك المناطق التاريخية وعلى رغباتهم وأولوياتهم بالنسبة لأعمال التنمية.

– ان الارتقاء بالمناطق التاريخية يعني في المقام الأول.. اعادة الوجه الحضاري لها والمحافظة على طابعها الحضاري وحماية آثارها وترميمها.. وكذلك يعني القضاء على الامتدادات العمرانية غير المنظمة والعشوائية.. والارتقاء بالبشر ومعالجة مشكلة انخفاض المستوى الحضري لهم.. وفي بعض الأحيان تغيير طبيعة نشاطهم الى ما يتلاءم والتطور الجديد..

**● استاذة العمارة والتخطيط العمراني بمصر والمستشار الثقافي المصري الحالي بصنعاء**

# احترام القوانين مبدأ مثالي

**محمد الزبيدي**

● عندما تقوم مؤسسات الدولة وعلى رأسها السلطة التشريعية عندما تقوم هذه المؤسسات بسن القوانين والتشريعات إنما تسعى إلى تنظيم الحياة بكل ماتعنيه الكلمة وبعموم مجالات الحياة وفي بلادنا مئات إن لم نقل آلاف القوانين المنظمة والتي تنام في الأدراج والرفوف لتجاهل نصوصها أو التحايل عليها أو الالتفاف على أحكامها هي المشكلة الكبرى والداء العضال لأن عدم احترام القوانين يعني الضياع والفوضى وهو بالاضافة إلى هذا يعني الفشل في الوصول إلى الأهداف والغايات، وكم سمعنا أناساً يشكون من عدم أعمال القوانين والتحايل عليها، وكنا نعتبر ذلك مجرد تشكيك لامبرر له تماماً، كما كنا نسمع من يشكون من القضاء ونقول: إن هذا مجرد تخريف لكن بعد أن أكدت لنا الوقائع صدقة وجدنا ماقالوه حقاً وصدقاً ونقول الآن: نعوذ بالله أن نكون قد وصلنا إلى المرحلة التي حذر منها الرسول صلى الله عليه وسلم: «لتحذون حذو بني إسرائيل حذو النعل بالنعل والقذّة بالقذّة حتى لو ولجوا في جحر ضبٍ خرب لولجتموه .. ولقد كان يسرق منهم القوي فيتركوه والضعيف فيقطعوه» .. مجمل القول: إن إهمال القوانين وإفراغها من مضمونها هو الظاهرة الخطيرة علماً بأن الدساتير والقوانين ماهي إلا مكونات ومقومات العقد الاجتماعي وقوة نفاذها هو العنوان المثالي للمجتمع المثالي والمثالية تجلب الثقة والثقة من أهم رؤوس الأموال، وهنا مربط الفرس فالقوانين والإلتزام بها تمثل أخلاق المجتمع والقوانين عادة تدرس في مرافق التدريس من كليات ومعاهد وتتم محاضرة المجتمع بها لكي يكون كل واحد عارف بأدق التفاصيل للقوانين كي يتسنى له الالتزام بنصوصها وأحكامها ومن هنا يسهل تعامل المجتمع وفقها، ولقد قيل إن فتاة في أحد البلدان الأوروبية كانت تقود سيارتها وربما أنها أخذتها سنة نوم فصدمت أحد أعمدة الكهرباء وبدلاً من أن تتجاهل تلك الصدمة نزلت من سيارتها وأخذت تخطط للحادث ولأنها تفهم القانون فقد اتجهت إلى أقرب مكتب مختص فسلمت له التقرير وسلمت الأدب وأخذت الإيصال وانصرفت وفي بلادنا وللأسف تظل القوانين من حق النخب والمعنيين بها وبقية المواطنين لايفهمون منها شيئاً رغم أهمية معرفتها بالنسبة لهم وسأضرب مثلاً بقوانين المرور والتي من حق كل قائد سيارة أن يلم بها لأنها تتعلق بالحركة اليومية ولو أن كل قائد سيارة يفهم هذه القوانين لقلت الحوادث ولوفرنا الكثير من النفوس والممتلكات وهنا نتساءل: من المسؤول عن التعريف بالقوانين، وماإذا كانت وسائل الإعلام أم إدارة المرور أم العلاقات العامة للداخلية؟ وأياً كانت الإجابة فإن المهم هو التعريف بالقوانين من أي جهة كان لأن القانون السماوي يعلمنا أن من العدل أن الله لايعذب من لم يعلم حتى يعلم «وما كُنَّا مُعذّبين حتى نَبْعثَ رسولاً».

وإذا كان المواطن يجهل قوانين المرور فإنه لما عداها أجهل.

ولهذا فإن النخب الإدارية وحدها –هي التي لها حق التصرف بالقوانين وتفسيرها وفهم نصوصها والإلتفاف عليها والتحايل في أعمالها– بينما نجد في الدول الأخرى أن القوانين محترمة وأنها تطبق للإنسان وعليه وحتى لو لم يفهم المستفيد تلك القوانين. أما في بلادنا فإن الظاهرة السائدة هي أن القانون لايحمي المغفلين وهذ ماجربناه في قضية التأمينات فالقوانين تنص على أن المؤمن عليه يستحق المعاش الذي قبضه قبل الإحالة بكامل بدلاته وبدون ضرائب وخاصة إذا كانت خدمته قد تجاوزت الخدمة القانونية وهي خمسة وثلاثين سنة وإذا كانت هذه الخدمة قد تجاوزت بسبع سنين فما حدث؟ قد لايصدق القارئ أنه تم التجاهل للقوانين ومنها قانون التقاعد فأعطوا المؤمن عليه فقط صافي الإعطاء فأي إغفال أصرخ من هذا للقوانين؟؟!! .. ومع أن هذا الإهمال أو الإغفال يمس حقوق الإنسان وينتهك القانون فإننا لانعتقد أن المسؤولين في هرم التأمينات يدركون مايفعله صغار الموظفين الذين يحتمل لهم عدة احتمالات وهي إما أنهم يجهلون القانون جهلاً تاماً وإما أنهم قد دربوا على إعمال التعويق والعرقلة واللعب بالحقوق والمقدرات وللأسف فإنه لايعرف مثل هؤلاء ماقدم من يتصرفون إزاءهم، وهذا أحد البراهين بتجاهل القوانين وعدم احترامها والعمل بنصوصها وأحكامها، ولهذا فلا عجب ولا غرابة إذا ماساد الاعتقاد بأننا سنظل كمن يدور حول نفسه ولا يبرح المحور الذي يدور فيه بوصة واحدة وفي حلقة مفرغة .. فهل هناك قوة أدبية أو أخلاقية تحمي القوانين وتصونها؟ ولماذا تظل حبراً على ورق؟

# السلطة الفلسطينية بين الاستحقاق المشروع والاقتصاد المخرّب

**أحمد محمد الحربي**

● أرادت دولة اسرائيل أن تجني ثمار اتفاقية اوسلو ١٩٩٣م مع السلطة الفلسطينية وأن تحمل ياسر عرفات نتائج تعثرها، في الوصول الى صفقة تسوية القضية الفلسطينية بعد أن تراءى لها أن الاجماع العربي باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني عام ١٩٧٤م.. بعد إعلان السادات بأن حرب أكتوبر ١٩٧٣م هي آخر حروب العرب ضد اسرائيل.. والضغوط التي مورست على العرب لإخراجهم من الثورة الفلسطينية.. وابتعادهم عن فكرة الأمن القومي العربي... باعتبار ذلك أهم قضيتين أساسيتين أجمع عليهم العرب منذ ثورة يوليو ١٩٥٢م وشكلتا ركيزة تواجدهم، وسلامة وقوة وعزة أوطانهم.. وتبنيهم لاستراتيجية بديلة عنها، وهي الأمن القومي النظري، والتصالح مع اسرائيل.. وكادت اسرائيل أن تصل الى هدفها، والانفراد بالقضية الفلسطينية وحلها بالطريقة التي تضمن لها وجودها، وأمنها، وهيمنتها على المنطقة، بعد إتفاقية أوسلو..التي أرادتها.. اتفاقية لا مضمون لها.. ولا محتوى.. فبدلاً من الحكم الذاتي للفلسطينيين بعد خمس سنوات.. وحق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره كما نصت عليها اتفاقية كمب ديفيد عام ١٩٧٨م والدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.. في بيان الجزائر عام ١٩٨٠م.. والانسحاب الاسرائيلي الى حدود أربعة حزيران ١٩٦٧م مقابل السلام.. أو كما قالت إحدى القمم العربية في المبادرة الشهيرة للسلام في الشرق الأوسط.. الأرض مقابل السلام.. لاحت في الأفق الفلسطيني والعربي.. مبادرات أخرى، سلطة فلسطينية بدلاً من دولة كاملة السيادة.. ومنها الى دولة تتعايش مع اسرائيل، وقابلة للحياة.. ومن الانسحاب الاسرائيلي الى حدود أربعة حزيران ١٩٦٧م الانسحاب من أراض عربية.. وبدلاً من القدس عاصمة للدولة الفلسطينية.. الى القدس الشرقية.. ومن الاعتراف المتبادل.. الى التطبيع العلاقي مع العرب كل دولة على حدة.. أو بالأحرى الى اتفاقيات سلام منفردة بين اسرائيل، وكل دولة عربية منفردة.. وبدلاً من تأمين مسار النضال الفلسطيني.. لاساس بالجواسيس الاسرائيلية في فلسطين كادت اسرائيل أن تحسم الأمر لصالحها وبصورة مطلقة ونهائية.. دولة فلسطينية مجردة من السلاح، وسلطة فلسطينية تحت هيمنة قوى الأمن الاسرائيلي.. وعلى أرض لاتساوي ثلث الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧م مجزأة الأوصال يعزلها سور عنصري يمتد مئات الكيلومترات.. وحقوق فلسطينية معدومة كحق اللاجئين بالعودة الى أرضهم وبيوتهم.. حتى نصف جائزة السلام التي منحت لياسر عرفات لم تمنحه الحصانة اللازمة للعيش بأمان.. وهو الرئيس المنتخب.. والمعترف برئاسته للسلطة عالمياً.. ظل مهدداً بوجوده، وحياته، على أرضه.. وعلى مرأى من الجميع وأول سابقة في تاريخ العلاقات الدولية.. تقتحم القوات الاسرائيلية بلدة مقر هذا الرئيس، وتهدر دمه.. وتفرض عليه حصاراً– بل سجناً لسنوات بهدف اتمام الصفقة، وسط أجواء مهيئة لذلك.. إلا أن فصائل المقاومة الفلسطينية التي رفضت اتفاقية أوسلو.. ورفضت إخلاء سبيل الأنظمة العربية والاسلامية والعالمية عن قضية فلسطين.. ورفضت المشاركة بسلطة منقوصة ورفضت التنازل عن حقوق الفلسطينيين اللاجئين وانحازت لخيار النضال الفلسطيني طريقاً لاستعادة الحقوق، وصنع السلام العادل، وحولت قوى الشعب الجبار، الى ثورة، ومشاريع شهادة.. وقودها وأصحابها جماهير الشعب الفلسطيني.. ولم تثنيهم عن خيارات شعبهم.. كل أعمال العنف والعربدة الاسرائيلية.. المدعومة أمريكياً، وصهيونياً في جميع أنحاء العالم.. لم تخيفهم قاذفات الصواريخ، وراجمات الدانات.. وتدمير المنازل، ودك القرى والأحياء على ساكنيها ولا المداهمات، والاعتقالات، ومعسكرات التوقيف والاحتجاز.. ولا أعمال الاغتيالات المنافية لكل عرف.. فلجأت اسرائيل تحت الحماية الامريكية.. الى أساليب التجويع، وهدم البنى التحتية للاقتصاد الفلسطيني، ومنع الفلسطينيين من العمل، وفرض حصار شامل على المعونات والمساعدات الانسانية لسكان المخيمات والقرى والمدن ومنعت وصول الدواء، والغذاء للأحياء والبلدان الفلسطينية، فألحقت بالاقتصاد الفلسطيني أفدح الأضرار.. عشرين مليار دولار خسائر الاقتصاد الفلسطيني لعام ٢٠٠٤م تدابير واجراءات اسرائيلية مدعومة أمريكياً... شلت الحركة التجارية والعمرانية في الأراضي الفلسطينية.. تراجع مخيف لنسب الناتج المحلي الاجمالي للفلسطينيين ارتفاع معدلات الفقر بدرجة كبيرة.. وفي وسط جغرافي مليء بالخيرات لم يتجاوز دخل الفرد الفلسطيني عن دولارين باليوم.. تراجع نسب الاستثمارات في الأراضي الفلسطينية الى مايزيد عن ٤٥٪.. ارتفاع متواتر لنسب البطالة.. قلع أشجار الزيتون المصدر الرئيسي لدخل الفلاح الفلسطيني ، جرف التربة، تشجيع الفساد بكافة أشكاله، ومظاهره... معونات ومساعدات تزيد عن ٩٠٠ مليون دولار للشعب الفلسطيني لم يصل منها سوى ١٢٠ مليون فقط حسب قول مستشار البرنامج العالمي.. للأمم المتحدة في فلسطين بتاريخ ٩/١/٢٠٠٥م حجب الموارد المالية المستحقة للسلطة الفلسطينية.. إلا أن كل هذه الاجراءات والتدابير القمعية للدولة الاسرائيلية الموجهة للشعب الفلسطيني.. لم تجعل اسرائيل على ما أتيح لها من دعم، وعون، ومساندة من أمريكا وحلفائها... تحصل ولو على نصيب مما أرادته.. ولن يكون بمقدورها تحقيق ماتريد.. إلا بالاعتراف الكامل بالحقوق الوطنية للفلسطينيين والاقرار بوجودهم على أرضهم، وبدولتهم المستقلة كاملة السيادة.. و عليها أن تبدأ باثبات حسن النوايا أمام الوضع السياسي الفلسطيني بدون عرفات، فتنهي عربدتها العسكرية ومداهماتها للقرى والبلدات، وتكف عن هدم المنازل، ومحاصرة السكان.. وتوقف أية اعتداءات مسلحة بما في ذلك عمليات الاغتيالات للمناضلين الفلسطينيين.. والافراج عن المعتقلين دون شروط.. ورفع القيود عن العمالة الفلسطينية لديها، وإزالة كافة العراقيل التي تحول دون ممارسة الفلسطينيين لحقوقهم في الرأي والتعبير والسماح بتدفق المعونات الدولية والانسانية للفلسطينيين والافراج عن الموارد المالية المحتجزة لديها.. أشياء كثيرة وكثيرة جداً على اسرائيل أن تقوم بها لتهيئة مناخات الحوار، وسبل التعايش... بدلاً من التهديدات بقطع أي اتصال أو تواصل مع السلطة الفلسطينية.. وبدلاً من منح الحرية الكاملة لوحدات الدفاع الاسرائيلي، لضرب مواقع الفلسطينيين كلما أرادوا ذلك وإملاء الشروط المستحيلة على السلطة باعلان الحرب ضد الفصائل المناضلة نيابة عنها.. ولتدرك الصعوبات الكبيرة التي تواجهها السلطة الفلسطينية وأنه يستحيل عليها أن تتخذ قرارات تلتف بها على حقوق الشعب وتطلعاته في العودة والدولة المستقلة.

## آفاق

# للخروج من عنق الزجاجة!!

■.. من الواضح ان التزايد السكاني في العالم يؤسس لأنواع قادمة من الحروب لم تعهدها الانسانية من قبل، على المستوى الوطني سيؤدي إلى زعزعة المجتمعات التقليدية وهز قيمها وثوابتها الثقافية وذلك بسبب انعدام التوازن بين مصادر العيش وسد حاجات السكان، وعلى المستوى الاقليمي ستظل قضية تهريب البشر مصدر زعزعة للأمن بين الدول المتجاورة، وعلى المستوى الدولي تبرز قضية الأنهار العابرة للحدود وما يتصل بها من تقسيم للمياه التي هي مصدر العيش للجميع.

ولم تعد الدول المبتلاة بالتزايد السكاني غير المنضبط تمتلك رفاهية الانتظار واستراتيجية «الزمن كفيل بحل كل شيء»، فبالنسبة للفارق الشاسع بين التزايد السكاني والنمو الاقتصادي فإن نظرية «مالتوس» التي اشاح العالم بوجهه بعيداً عنها بسبب التطور العلمي الذي بدل الحياة وانماط العيش، تطل مجددا كالكابوس ، فالسكان فعلا ينمون ويتزايدون في نسق هندسي :أثنين، أربعة ، ثمانية، ستة عشر، الخ بينما الارزاق تنمو حسابيا أثنين،ثلاثة، أربعة خمسة الخ وإذا شحت الارزاق فأبشروا بجز الأعناق.

الغربيون ضاقوا ذرعاً بجيوش الفقر الهاربة عبر البحار إلى بلدانهم المستقرة وبالنسبة اليهم، فإن الأمر لو اقتصر على لقمة العيش لهان،

فضل النقيب

ولكنهم يواجهون رؤى ثقافية وهويات مختلفة يشعرون انها تهدد هوياتهم المستقرة وقد بدأوا يقلعون حتى عن النظرة الانسانية الحادبة كاللجوء الانساني الذي اعتمده بلد متحضر كبريطانيا حين وجدوا من يؤذن بحربهم وهو في ملاجئهم وأمنهم وأمانهم ،من أولئك الذين جاءوا من بلدان كانوا لا يستطيعون أن يتنفسوا فيها، الا والسيف فوق رؤوسهم وقد كشف وزير الداخلية البريطاني تشارلز كلارك أمس الأول النقاب عن اقتراحات لمنع الأجنبي من استقدام عائلته من بلاده الأصلية وحرمان الطالب أو اللاجئ من الحصول على إقامة دائمة بصورة آلية.

دول البترول تشبعت بالقوى المهاجرة وفاضت بها شوارعها، فيها برزت لديها بطالة وطنية نوعية، وزادت التهديدات الأمنية ذات الصلة بالارهاب الطين بلة فوضعت عددا من الجنسيات في بؤرة الضوء لأن المسألة الأمنية هي أولوية الأولويات والجائزة الكبرى للاستقرار والرفاهية.

بالأمس أشعل رئيس الوزراء الاثيوبي ملس زيناوي قضية توزيع المياه بين دول نهر النيل وحمل في تصريحات على مصر واتهمها بأنها تحضر لخيار عسكري ضد اثيوبيا إذا ما اتجهت إلى استغلال مياه النيل بإقامة سدود ضخمة، وفي كلام زيناوي الكثير من التهويل والتأويل ولكن هذا الغليان الذي تشارك فيه دول أخرى من الحوض له صلة بالتزايد السكاني في بلدان الجنوب جميعها وليس بلدان حوض النيل فحسب.

وتتصل المسألة السكانية بالضغوط التي تتعرض لها المدن والعشوائيات التي تطوقها ونقص الخدمات والضغط على البنية التحتية وهي أمور تنتظر حلولا مبدعة وإعادة نظر شاملة في استراتيجيات التنمية وحشد الموارد للخروج من عنق الزجاجة.

## وجهة نظر

# شرم الشيخ!

إبراهيم المعلمي

**● دعونا لا نتفاءل كثيراً بنتائج قمة شرم الشيخ التي انعقدت أمس وجمعت بين الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي ارئيل شارون برعاية مصرية– أردنية.. فقد سبق وأن رعت الإدارة الأمريكية اجتماعاً مماثلاً ضم نفس الأطراف وفي نفس المكان منتصف عام ٢٠٠٣م وخرج الاجتماع بـ((اتفاق هدنة)) كما هي النتيجة التي أعلنها اجتماع الأمس.**

● ولم يعد هناك ما يبرر التطلع إلى أن هذه الهدنة الجديدة ستكون فعلية وأنها خطوة تمهيدية جادة لإعادة الاعتبار لخارطة الطريق التي أعلنتها اللجنة الرباعية الدولية كمنهج لإحلال سلام عادل وشامل في المنطقة يبدأ بإعلان الدولة الفلسطينية المستقلة بكامل شروطها ومقوماتها الوطنية.

**● فالمعروف أن الجانب الإسرائيلي وشارون على وجه التحديد لم يلتزم بأي اتفاقات أو معاهدات ثنائية أو إقليمية أو دولية، وهو يتبع سياسة المراوغة وينتصل من كل التزاماته وينكر كل المواثيق والقرارات التي أقرتها الشرعية الدولية..**

● ففي مقابل سعيه لإبراز رغبته الكاذبة في إحلال السلام على الصعيد السياسي الدولي، يمارس شارون وأركان حكومته أبشع صور التنكيل والقتل والإرهاب المنظم ضد الشعب الفلسطيني.. متجاهلاً كل دعوات ومناشدة ووساطات العالم للكشف عن هذه الممارسات الإجرامية والجلوس إلى طاولة المفاوضات..

**● الفلسطينيون.. وهم من يفترض أن لا يقبلوا بأية مبادرات أو اتفاقات في ظل العدوان المستمر الذي يمارسه الجيش الإسرائيلي على الأرض أثبتوا للعالم حسن نواياهم وصدق رغبتهم في السلام وهم لا يطلبون أكثر من استرجاع حقوقهم المغتصبة وإقامة دولتهم على ترابهم الفلسطيني..**

● ورغم ما تواجهه القيادة الفلسطينية من ضغوط داخلية وعربية وإقليمية ودولية، تسير باتجاهات مختلفة وبموازين مختلة، بين الرفض والمعارضة لأي اتفاقات مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي وبين القبول بالحدود الدنيا من شروط السلام التي تضعها إسرائيل وتباركها الولايات المتحدة.. إلا أنها تسعى للاستفادة من أي ظروف قد تكون مواتية للوصول إلى بداية طريق تقود إلى السلام.

**● وإذا لم تحظ ((هدنة شرم الشيخ الجديدة)) بمباركة ورغبة أمريكية حقيقية بالضغط على إسرائيل هذه المرة للالتزام بهذا الاتفاق.. فإن مصيره سيؤول إلى سابقيه من الاتفاقات الوهمية والمناورات الإسرائيلية .**

almalemi@hotmail.com